مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

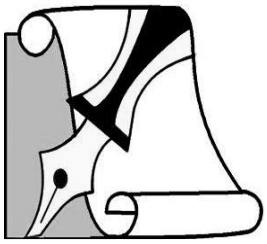

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" واستراتيجيّة احتكار السلاح على مستوى المنطقة

1 – مدخل:

منذ الخطوات الأولى للحركة الصهيونية، كان دافيد بن غوريون، أوّل رئيس حكومة لكيان العدو، والقيادي الأبرز في أربعينيّات القرن الماضي، قد أشار في تقرير رفعَه الى المجلس العالمي لعمّال صهيون العام 1937، إلى الأهداف الاستراتيجيّة الصهيونية البعيدة المدى في المنطقة العربية، حيث قال: «إن الدولة اليهودية المعروضة علينا بالحدود الحالية (من قِبَل اللجنة المَلكيّة البريطانية) لا يُمكنها أبداً أن تشكّل الحلّ المنشود لمسألة اليهود، ولا هدف الصهيونية التي سعَت إليه طويلاً، حتى لو أُجرِيت على هذه الحدود بعض التعديلات المُمكنة واللازمة لصالحنا. إلّا أنه يُمكن قبولها بوصفها المرحلة الأولى والأساسيّة التي تنطلق منها تتمّة مراحل تحقيق الوطن الصهيوني الأكبر، وذلك من طريق بناء قوّة يهودية جبّارة فيها، وبأقصر وقت مُمكن، ثم احتلال باقي مناطق مطامحنا التاريخية كلّها». وبالفعل، ما لبث قادة "إسرائيل"، وفي مقدّمتهم بن غوريون، أن ربطوا منذ بداية خمسينيات القرن الماضي، خيار احتكار السلاح النوعي، وخاصّة الردع النووي الأحاديّ الجانب، بالأمن الإسرائيلي الشامل وباستراتيجيّة السيطرة على الشرق الأوسط بأكمله، وتفكيك ملفّات التحرّر والتقدّم والتوحيد العربية والإسلامية كافّة (مجلّة الجيش، العدد 299 ، العام 2010).

وفي هذا السياق، يقول الباحث الإسرائيلي آلوف هارئيفين: "إن العقل الستراتيجي الإسرائيلي كان مُصِراً على إحراز التفوّق النوعي، من أجل الانتقال من شعب أصابته الكارثة إلى دولة قادرة على إنزال الكارثة بغيرها. ومن شعب مُستَعبَد من قِبَل الغير إلى دولة تَستَعبِد أبناء شعب جار". ويضيف: "اليوم نحن نخصّص تقريباً ثلث الناتج القومي القائم من أجل بناء القوّة والحفاظ عليها. وهذا يشكّل أعلى نسبة في العالَم... وحتى هذه النسبة غير كافية لنا، ونحن بحاجة إلى تعزيزها بواسطة دولة عظمى صديقة. فالقوّة استحوَذت على الأفضليّة القوميّة الأولى في دولة إسرائيل؛ وقبل مئتي سنة، كان مفهوم الأمن عندنا مُرتبطاً بعقيدة الاتكال على الله. لكن الأمن أصبح بتفسيره الجديد بمثابة مفهوم الاتكال على قوّتنا فقط... وبذلك فإن الخطَر الزائد يشكّل تبريراً للاحتفاظ بقوّة زائدة". (الكيان الصهيوني في عام 2000، آلوف هارئيفين، ص 36).

ويوضِح البروفسور الإسرائيلي المُناهِض للصهيونية، يسرائيل شاحاك، حيثيّات وملابسات الاستراتيجيّة الصهيونية تجاه المنطقة، في كتابه: «إسرائيل – استراتيجيّة توسعيّة مُغَلّفة بالسلام»، حيث يقول: «إن الهدف الرئيس للسياسة الإسرائيلية هو السيطرة الإقليمية على الشرق الأوسط بأكمله... والمخطّط الإسرائيلي على هذا الصعيد يقوم على تحييد الفلسطينيين وشلّهم والسيطرة الكاملة عليهم، حتى تتفرّغ إسرائيل إلى إنجاز أهدافها الحقيقية. والسيطرة على الشرق الأوسط هي الأكثر أهميّة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي». ويضيف: إن النفوذ الإسرائيلي على السياسات الأميركية هو أهم وسائل إسرائيل في تنفيذ مخطّطاتها. ثم يتحدّث شاحاك عن الأسلحة الاستراتيجيّة الإسرائيلية بقوله: «إن إسرائيل لا يمكن أن تسمح لأيّ دولة في الشرق الأوسط بتطوير إمكانات نووية؛ وهي تُعطي لنفسها الحقّ الحصري في استخدام ما تراه مناسباً من وسائل لمنع نشوء مثل هذا الاحتمال، حتى تظلّ في وضع احتكار للسلاح النووي وامتلاك الرادع النووي من دون أيّ منازع». ويؤكّد وزير حرب العدو الأسبق إيهود باراك، أن «استراتيجيّة إسرائيل للعشرينيّات ترفض الاندماج بالمحيط وتعتمد التفوّق التكنولوجي». في هذا المجال، قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو أمام مؤتمر سابان، في العام 2009: «إن السلام لن يحلّ قبل مواجهة ثلاثة تهديدات لإسرائيل، وهي: سعي إيران للحصول على سلاح نووي، والتصدّي لصواريخ حزب الله في لبنان وحماس في غزة التي تهدّد إسرائيل؛ وأخيراً تعزيز تحصين الأمن الإسرائيلي». وفي رأي نتنياهو، أنه لا بدّ من بلوغ هذه الأهداف مهما كان الثمن؛ وساعده في ذلك أيضاً وزير حربه آنذاك إيهود باراك، الذي قال إنه لا بدّ للولايات المتحدة من أن «تتجهّز لعملية عسكرية ضدّ إيران». وأضفى الوزير يوسي بيليد بُعداً تاريخياً على تصوّراته، فقال: «إن إسرائيل عليها مسؤوليّة وجودها الفيزيائي أوّلاً؛ وطبقاً لهذا المبدأ علينا أن نتّخذ القرارات... إن التاريخ منحَنا هديّة وحيدة، ولمرّة واحدة، وهي (دولة) إسرائيل؛ وواجبنا الأعلى هو حمايتها والدفاع عنها... وإذا نحن ضَيّعنا هذه الهديّة فلن نحصل على فُرَص أخرى... والمشروع النووي الإيراني يجب أن يُزعجنا ويُقلقنا في مستوى النظرة الوجوديّة».

وهكذا يتبيّن أنه على مدى أكثر من 75عاماً، لم تَتَبَنّ إسرائيل سوى سياسة العدوان والحرب والسيطرة. وهي رفضت وترفض كلّ المبادرات الدولية والعربية، بما فيها مبادرة إعلان بيروت العام 2002، وهي تصرّ على أن ما احتلّته العام 1967 من أراضٍ فلسطينية وسورية ولبنانية، أغلى من أيّ سلام عربي لا يُساوي قصاصة الورَق التي كُتِبَ أو سيُكتَب عليها. ولا شك بأن تزايد قوّة اللوبي الصهيوني ونجاحه في خلق مراكز نفوذ بارزة داخل مؤسّسات الدولة الأساسية ووسائل الإعلام في أميركا، قد جعَل من إسرائيل الصبي الشقي المُدَلّل الذي لا يُرفَض

له طلب، والحليف الاستراتيجي المغفورة له كلّ خطاياه. وفي هذا المجال، يقول عضو الكونغرس السابق بول فندلي: «لقد أصبحت كلّ الأعمال التي تقوم بها إسرائيل يُنظَر إليها كتصرّفات تصب في مصلحة أميركا»، الأمر الذي جعل المجتمع المدني الأميركي يظن بأن كلّ ما تقوم به إسرائيل من جرائم وحروب إبادة جماعيّة، كما حصل في قطاع غزة وجنوب لبنان وضاحية بيروت الجنوبية، إنما يصبّ في المصلحة الاستراتيجيّة الأميركية (مجلّة الدفاع الوطني، العدد 26، تشرين الأوّل 1998).

2 – مبدأ نزع السلاح:

في الوقت الراهن، يُطالِب المبعوثون الأميركيون الحكومة اللبنانية بنزع سلاح المقاومة الإسلامية اللبنانية أو حصره، رغم أن هذا الشرط لم يكن ضمن الأولويّات في مفاوضات وقف إطلاق النار السابقة. لكن ما لبث هذا الشرط أن أصبح يُتَداول سياسيًا وإعلاميًا بشكل كبير بعد اغتيال سماحة السيّد الشهيد حسن نصر الله والعديد من كبار قادة المقاومة، بما وفّر الاعتقاد لدى الأعداء بأنهم قد أحرزوا انتصاراً تاريخياً ساحقاً على محور المقاومة، وأنّ الوقت قد حان لاستسلامه ونزع سلاحه. وفي حين ترفض المقاومة بشكل مطلق مُناقشة نزع سلاحها في فلسطين ولبنان والعراق، يسعى الاحتلال الإسرائيلي الذي يشنّ عدواناً وحشياً على قطاع غزة ولبنان منذ 7 أكتوبر 2023، إلى ربط نزع السلاح بالمفاوضات الرامية لوقف الحرب. وكان الوسطاء قد نقلوا مقترحاً يتضمّن نصاً صريحاً لأوّل مرّة يتحدّث عن نزع السلاح كشرط أساسي لإنهاء حرب الإبادة المستمرّة على قطاع غزة ولبنان. غير أن هذا المطلب لا يأتي ضمن رؤية متكاملة لتسوية سياسية عادلة، وإنما يندرج ضمن نهج عسكري تقليدي يسعى لتصفية أدوات المقاومة من دون مُعالَجة جذور الصراع، وعلى رأسها الاحتلال والاستيطان والحصار وانتهاك حقوق الشعوب في السيادة والحريّة. وتُشير وقائع السنوات الماضية، إضافة إلى تصريحات مسؤولين إسرائيليين، إلى صورة أوسع لمطامع إسرائيلية تتعدّى غزة إلى سوريا ولبنان والأردن والسعودية والعراق ودول أخرى. وتُغَذّي هذه الوقائع الطروحات التي تؤكّد أن نزع سلاح المقاومة لن يكون نهاية الصراع، بل مدخلاً لمرحلة جديدة من مساعي الاحتلال لفرض هيمَنته الكاملة والأكثر شراسة في المنطقة. ومنذ سنوات، لم تكن الاعتداءات الإسرائيلية محصورة في الأراضي الفلسطينية أو اللبنانية. ففي سوريا، نفّذت إسرائيل مئات الغارات الجويّة على مدى أكثر من عقد، طالَت مطارات عسكريّة ومدنيّة ومراكز بحوث ومواقع في العمق السوري. وبرغم تذرّع الاحتلال بالنفوذ الإيراني في هجماته على سوريا قبل سقوط نظام الأسد، لكن هذه الهجمات تمثّل

سياسة إسرائيلية مُمَنهَجة لضرب أيّ بنية عسكرية عربية قد تشكّل لاحقاً تهديداً، ولو نظَرياً، لمصالحها؛ وهو ما انعكس في مئات الغارات الاستراتيجيّة العنيفة على سوريا بعد سقوط النظام.

وفي لبنان، تستمر دولة الاحتلال الإسرائيلي في خروقاتها لاتفاق وقف إطلاق النار المُوَقّع في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، حيث نفّذ العدو آلاف الخروقات، ما أسفر عن سقوط مئات الشهداء والمُصابين في صفوف المدنيين. وواصلت حكومة الاحتلال المُماطلة بالإبقاء على وجودها في 5 تلال داخل الأراضي اللبنانية على طول الخط الأزرق، من دون أن تُعلِن حتى الساعة عن موعد رسمي للانسحاب منها. ولا تقتصر التهديدات الإسرائيلية على الدول المُجاوِرة؛ فقد برزت الأطماع الإسرائيلية في ما هو أبعد من ذلك في تصريحات أطلقها مسؤولون إسرائيليون، بينهم رئيس الوزراء نتنياهو، الذي لا يفتأ يُعيد التأكيد على رفضه لحلّ الدولتين، ويقول "لا مانع لديّ بإقامة الدولة الفلسطينية في السعودية؛ لديهم مناطق شاسعة". وجاءت هذه التصريحات عقب مباحثات ثنائيّة جرت في البيت الأبيض مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي أثار موجة من الانتقادات عقب ترويجه لمشروع تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر والأردن؛ وهو طرحٌ جاء في أعقاب تصريحات تحدّث فيها عن أن "مساحة إسرائيل تبدو صغيرة على الخريطة. ولطالما فكّرتُ كيف يمكن توسيعها." وتعكس هذه التصريحات وجود تيّار سياسي إيديولوجي داخل "دولة" الاحتلال لا يرى حلًا في إطار الدولتين، بل يسعى لإعادة رسم خرائط النفوذ على أسس أمنيّة ودينية وتاريخية تحت شعار "تغيير وجه الشرق الأوسط". وتتجلّى رؤية الاحتلال الإسرائيلي هذه في المساعي الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال تعزيز الاستيطان ودعم عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلّة؛ بالإضافة إلى عدم انسحابها الكامل من جنوب لبنان وقضمها أراض سورية جديدة، مُعلِنة انهيار اتفاقية فض الاشتباك المُوَقّعة مع دمشق عام 1974 (عربي 21، 2025/4/7 ، بتصرّف).

إن الطروحات الأخيرة التي روّجت لوقف إطلاق النار مقابل تسليم السلاح في لبنان وفلسطين والعراق، تتجاهل واقع الاحتلال المستمر والحصار الخانق المفروض؛ وأي تنازل عن هذا السلاح يعني التخلّي عن حق الدفاع الشرعي عن النفس؛ وهو ما ترفضه فصائل المقاومة بأسرها. وفي ظلّ استمرار العدوان، يبقى هذا السلاح خطًا أحمر، لأنه يمثّل صوت الشعب الذي يرفض الخضوع. وأيّة تسوية حقيقية يجب أن تتضمّن وقفًا فعليًا للحرب، وانسحابًا كاملاً للاحتلال، ورفع الحصار، وإعادة الإعمار. والمجتمع الدولي مُطالَبٌ أكثر من أيّ وقتٍ مضى بالتخلّي عن ازدواجيّته، والضغط على الاحتلال لاحترام الاتفاقيّات بدَلاً من محاولة نزع حقوق الشعوب بالتحرّر (موقع الوقت، 21 شوال 1446 ، بتصرّف).

إنّ القبول بنزع السلاح والاستسلام سيُشَكّل خيانة صريحة لدماء الشهداء، وللكرامة الوطنية، وللذاكرة التاريخية لشعوب المنطقة. وحصر السلاح ضمن الهيكل الرسمي، بدون مُراعاة واقع التهديدات الميدانية، لا يُشَكّل عامل ردع، بل يُعتَبر فخًا للحدّ من قدرة الدفاع الشعبي، ومقدّمة لانهيار الأمن القومي العام والشامل. ويُشار في هذا الصدد إلى أن سلاح المقاومة لا يُعَدّ مجرّد أدوات عسكرية، بل هو أحد رموز الكرامة والصمود في الأمّة، ويمثّل رأس حربة المشروع الوطني التحرّري في مواجهة الاحتلال الصهيوني الامبريالي وأطماعه التوسعيّة (موقع 360 درجة، 2025/8/7).

لقد سارعت القوى الوطنية المقاومة إلى رفض نزع سلاحها جُملة وتفصيلًا، ووصفت الطرح بـ"الخداع السياسي"، مُعتَبرة أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم التزام الاحتلال بأيّ اتفاقات سابقة، بما فيها اتفاق الهدنة الثلاثي الذي انتهَكه نتنياهو من دون رادع. ويُشار في هذا السياق إلى أن الفكرة الوطنية في الإقليم تقوم على مبدأ واضح: لا تحرير من دون مقاومة، ولا مقاومة من دون سلاح؛ السلاح في يد المقاومة ليس رفاهية ولا استعراض قوّة، بل ضرورة وجوديّة في ظلّ احتلال عنيف يُنكِر الحقوق الأساسيّة لكلّ سكّان المنطقة. ومن غير المنطقي أن يُطلَب من الشعوب تسليم سلاحها مجّاناً، في وقتٍ تُواصِل فيه "إسرائيل" تَلَقّي شحنات ضخمة من القنابل والصواريخ الأمريكية لارتكاب المزيد من المجازر والمزيد من الاحتلال .

إن المُعادَلة اليوم واضحة: كلّ محاولة لنزع سلاح المقاومة ما هي إلّا محاولة لتمرير مشروع التصفية الكاملة للقضية الفلسطينية، وقضية حريّة واستقلال شعوب المنطقة، تحت غطاء إنساني أو تفاوضي، يخدم أوّلاً وأخيرًا أمن الاحتلال فقط. وسلاح المقاومة في غزة وسائر أنحاء المنطقة ليس مجرّد أداة عسكرية، بل هو تعبير عن إرادة شعوبها لرفض الاستسلام للاحتلال الصهيو – أميركي. ويُشار في هذا السياق إلى أن هذا السلاح لوحده يمثّل ضمانة أساسيّة للحفاظ على الحقوق الشرعية الفلسطينية وغير الفلسطينية، في ظلّ غياب عدالة دولية حقيقيّة (المصدر السابق).

3 – إشكاليّة سلاح المقاومة في لبنان:

حذّرت شعبة الاستخبارات الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة من أنّ حزب الله يعمل بشكل مكثّف على استعادة قدراته العسكرية، فيما تُقَدّر المؤسّسة الأمنية أنّ الحزب يسعى إلى الحفاظ على مكانته كأقوى قوّة عسكرية في لبنان. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصادر في الجيش الإسرائيلي أنّ محاولات الحزب لإعادة بناء قدراته تتركّز شمالي نهر الليطاني، وليس قرب الحدود مباشرة، مُشيرَةً إلى أنّ وتيرة هذه الأنشطة ازدادت في الآونة الأخيرة. وأضافت الصحيفة أنّ جهود الحزب تشمل إعادة تأهيل خطّ نقل الأسلحة من إيران عبر العراق وسوريا.

ونقلت قناة «كان» عن مصادر أمنيّة إسرائيلية أن حزب الله يُركّز جهوده على إصلاح مُنشآت لوجستيّة وتحصينات ميدانيّة تضرّرت خلال المواجهات الأخيرة؛ كما يُعيد نشر وسائل قتاليّة في محيط العاصمة بيروت. وفي سياق مُشاورات بين المُستَويَيْن السياسي والعسكري، قدّم مسؤولون عسكريون لوزير الحرب يسرائيل كاتس عدّة سيناريوهات، بعضُها يَصِفُه المراقبون بـ«شديد الحِدّة». وتُقدّر الأوساط الإسرائيلية احتمال تنفيذ ردّ عسكري واسع النطاق في المستقبل القريب بهدف وقف مُحاولات إعادة بناء قدرات الحزب والحفاظ على قوّة ردعه.

وذكَرت «القناة 12» أنّ إسرائيل «تُواصِل استعداداتها لاحتمال اندلاع جولة قتال جديدة مع حزب الله تستمر عدّة أيام في شمالي البلاد، إذا لم تُتّخَذ خطوات واضحة من قِبَل الحكومة اللبنانية لتقييد تحرّكات الحزب ونزع سلاحه». ولفتَت إلى أنّ المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيلية تُراهِن على أنّ الضغط الأميركي والدولي والعربي على الحكومة اللبنانية، إلى جانب التهديدات الميدانية، قد يؤدّي إلى فرض تغييرات داخلية تُضعِف قبضة حزب الله على الجنوب، مُشيرة إلى أن المسؤولين الإسرائيليين لم يُخفوا خشيتهم من أن يؤدّي أيّ تصعيد إلى مواجهة مفتوحة على طول الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. (الأخبار، 2025/11/5).

في لبنان تجري قواعد اللعبة بهدف تركيعه كاملًا، لما تطلبه "إسرائيل" من خرائط جيوسياسية جديدة في الشرق الأوسط. وبرغم تقلّص القدرات التسليحيّة لحزب الله، إلّا أن ما لديه يشكّل رادعاً كافياً، واللعبة مفتوحة على سيناريوهات خطيرة، تمتد آثارها إلى الإقليم كلّه. وفي السياق، يرى العسكريون الإسرائيليون أن تمديد الحرب بغير نهاية سيُفضي إلى ضرب الروح المعنوية لقوّات الاحتياط، وخسائر فادحة في الأرواح والمعدّات بالجيش المُنهَك. وبتعبير عسكري لافت، قيل إن إسرائيل قد تدخل بتهوّر إلى "مصيدة استراتيجيّة." وإحدى الفرضيّات المُتَداوَلة تقول إن "نتنياهو" يطلب صورة هزيمة مُذِلّة وساحقة للمقاومة في لبنان وفلسطين بتجريدها من السلاح، بعد أن عجز عن ذلك بالحرب. وهو يطلب نصراً مطلقاً خشية أن يُفضي أيّ موقف ضعيف إلى إدانته جنائياً في وقائع رشى وفساد، يخضع للمُحاكَمة بمقتضى اتهاماتها، وسياسياً بمسئوليّته عن أحداث السابع من أكتوبر (2023)، التي هزّت إسرائيل بصورة لا مثيل لها في تاريخها كلّه. وهناك أيضاً معضلة ثانية لا سبيل لتجاوزها، تتمثّل في تصاعد الضغوط الشعبية الغربية إلى مستويات غير مسبوقة، تُطالِب بفرض عقوبات على "إسرائيل" وقادتها ومقاطعتها اقتصادياً على خلفيّة جرائم الحرب النازيّة التي ترتكبها في المنطقة. وهي غير قادرة على أن تتحمّل طويلاً تنامي موجات الغضب عليها والدعوات المُتَصاعدة لنبذها، باعتبارها دولة مارقة ومجذومة.

حزب الله لم يرفض مبدأ حصريّة السلاح، أو أن يكون قرار الحرب والسلم بيد الدولة؛ لكنه رفض رفضاً قاطعاً التسليم المُسبَق بالورقة الأمريكية – الإسرائيلية المُذِلّة والمُجحِفَة. واعتبر الحزب ملف السلاح مسألة ميثاقيّة، أو دستوريّة، لا يقرّرها التصويت في مجلس الوزراء، بل التوافق، وأن توضع المسألة ضمن استراتيجيّة الدفاع الوطني؛ فـ"لبنان بحاجة إلى عناصر قوّة في ظلّ التغيّرات الإقليمية الجديدة"(الميادين 2025/8/7).

4 – إشكاليّة احتكار "إسرائيل" للتفوّق العسكري النوعي:

يُشير التفوّق العسكري النوعي إلى قدرة "إسرائيل" على مواجهة وتجاوز أيّ تهديد عسكري تقليدي مُحتمل من أيّ دولة مُنفردة أو تحالف من الدول في المنطقة، مع تقليل الأضرار والخسائر. وقد تمّ تكريس هذا الالتزام في القانون الأمريكي، الذي يضمن تزويدها بتكنولوجيا عسكرية متفوّقة على تلك التي تبيعها الولايات المتحدة للدول العربية والإسلامية. وهذا التفوّق يتجلّى في عوامل أهمّها: الدعم الأمريكي المستمر وغير المحدود، وتوفير التفوّق التكنولوجي والاستخباري عبر دمج "إسرائيل" الذكاء الاصطناعي في أنظمتها العسكرية كافّة، ممّا يوفّر لها تفوّقًا في الأمن السيبراني والأنظمة ذاتيّة التحكّم. كما تتمتّع بقوّة جويّة حديثة ومتقدّمة، وتُجري طلعات جويّة قتاليّة وعمليّات تزويد بالوقود جوًا بفعاليّة؛ ناهيك عن الخبرة القتاليّة واعتمادها على تفوّقها العسكري النوعي في ردع أيّ خصم قد يكون مُتفوّقًا عليها عدديًا. (لوبوكلاج، الرباط، 2025/7/7).

لقد ربط الكيان الصهيوني نفسه، دائماً ومنذ نشأته، بقوّة عالميّة عظمى تحميه وتمنحه الإسناد السياسي، والإعلامي، والدبلوماسي، والعسكري، والتكنولوجي. فبعد عملية "طوفان الأقصى"، زوّدت أمريكا إسرائيل بالأسلحة والقذائف والطائرات وقطع الغيار والدعم المالي بمئات المليارات من الدولارات؛ إضافة إلى دعم اقتصادي ومعلومات استخباراتية واسعة. وقد منَح احتكار السلاح النووي والتفوّق الاستخباراتي والعسكري الكيان الصهيوني شعوراً بالأمان في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يعتقد أن استخدام السلاح النووي قد يكون خياراً نهائياً (خيار شمشون) في حال تعرّض وجوده للخطر. وهذا الخيار بدأ التخطيط له منذ خمسينيّات القرن الماضي. ومن يعرف طبيعة كيان الاحتلال يُدرك أنه لا يستبعد استخدامه للسلاح النووي. ونورد مثالين بارزين على ذلك: الأوّل، تصريح وزير شؤون القدس والتراث الإسرائيلي، أفيخاي إلياهو، الذي دعا مرّتين إلى إسقاط قنبلة نووية على قطاع غزة للتخلّص من المقاومة وسكّان القطاع. وقد أُدرِج هذا التصريح ضمن ملف الإبادة الجماعيّة الذي رفعَته جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية. والثاني، خلال حرب أكتوبر 1973، حين أحرَزت

الجيوش المصرية والسورية تقدّماً كبيراً، فقرّرت إسرائيل فعليًا استخدام السلاح النووي، وحَمّلت 11 طائرة بقنابل ذريّة ليلة 8–9 أكتوبر لضرب أهداف حسّاسة في مصر وسوريا.

في السياق ذاته، شنّت "إسرائيل" حملة شرسة لإنهاء المشروع النووي الإيراني؛ كما حاولت عرقلة المشروع النووي الباكستاني عامي 1992 و1993، وكانت وراء الترويج لمصطلح "القنبلة الإسلامية النووية". وتجدر الإشارة إلى أن مصر رفضت، في البداية، التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ما لم تُوَقّع إسرائيل أيضاً. لكنها، تحت الضغط الأميركي، وقّعت عليها سنة 1981 في عهد حسني مبارك، رغم عِلم الولايات المتحدة بأن إسرائيل تمتلك اليورانيوم الذي سرقته مخابراتها من سفينة أمريكية في ولاية بنسلفانيا خلال الستينيّات، في عهد الرئيس ليندون جونسون. وقد كان كينيدي مُعارِضاً لإكمال المشروع النووي الإسرائيلي؛ وهو اغتيل في ظروف أثارت جدَلاً حول احتمال ارتباط مقتله بالمشروع النووي.

في الوقت الراهن يتبيّن أنه لا سبيل حقيقياً لمواجهة احتكار الكيان الصهيوني للسلاح النووي، باعتباره أحد الأسس الخطيرة التي قام عليها منذ نشأته. فإسرائيل تمثّل خطَراً على المنطقة المغاربية والجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق والعالَم الإسلامي بأسره؛ بل وعلى الاستقرار العالمي ككل. ويبقى من الضروري المطالبة، على الصعيد الدولي، بتفكيك الترسانة النووية الإسرائيلية، بالرّغم من أن الكيان لم يعترف حتى اليوم رسمياً بامتلاكه للأسلحة النووية، ولم يُوَقّع على معاهدة الحد من انتشارها. وبالتالي فإن رفض الغرب، وخاصّة الولايات المتحدة الأمريكية، أن تمتلك دول من العالَم الإسلامي – وخاصّة في المنطقة – أسلحة نووية، مقابل التغاضي الكامل عن الترسانة النووية الإسرائيلية، هو وجهٌ سافرٌ من أوجه التواطؤ والتآمر والكيل بمكيالين .

إنّ مواجهة الكيان الصهيوني لمن يعتبرهم تهديداً وجودياً له، سواء كانوا دولاً أم أفراداً، تقوم على استراتيجيّة أمنيّة مُحكَمة، جعلت من سياسة اغتيالات العُلماء والوجهاء والقادة ركيزة ثابتة في بنيته التكوينيّة منذ عام 1948 وحتى اليوم. فلدى الكيان ما لا يقل عن 18 جهازاً أمنياً واستخباراتياً. ولم تنشأ هذه الأجهزة فقط للتحكّم في الشعوب المُجاوِرة أو الشعب الفلسطيني، بل تتجاوز ذلك إلى التجسّس على قادة العالَم والتحكّم في القرار السياسي والإعلامي الدولي، حتى الأميركي، وتنفيذ عمليّات اغتيال نوعيّة في الداخل والخارج. وقد كُشِفَ عن ذلك من خلال برامج تجسّسيّة متطوّرة مثل "بيغاسوس"، الذي استُخدِم للتجسّس على قادة ومسؤولين رفيعي المستوى.

وفي هذا الصدد، يُعَدّ كتاب الصحفي الإسرائيلي رونين برغمان: " RISE AND KILL FIRST: THE SECRET HISTORY OF ISRAEL'S TARGETED ASSASSINATIONS" مرجعاً مهماً في توثيق هذه السياسة. وهو يكشف أن "إسرائيل" نفّذت أكثر من 800 عمليّة اغتيال في أنحاء متفرّقة من العالَم، استهدفت فلسطينيين ومصريين ومغاربة وعراقيين وإيرانيين وآخرين. ومعظم الاغتيالات التي تمّت في لبنان، وكذلك في دول مثل إيران، الإمارات، ماليزيا، بلجيكا، وتونس، تمّت بواسطة هذه المنظومة الأمنيّة الهائلة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا تلتزم بالقانون الدولي. وهكذا يمثّل الكيان الصهيوني نموذجاً خطيراً لدولة نووية مفتوحة الحدود ولا تخضع للرقابة الدولية، وتستفيد من دعم غربي غير مشروط، وتتبنّى في الوقت نفسه سياسات اغتيال مُمَنهَجَة بحقّ من تعتبرهم خصوماً أو تهديداً. وبينما يُمنَع على الدول الإسلامية امتلاك أسلحة نوويّة أو نوعيّة، تغضّ الأطراف الدولية الاستعمارية الطرْف عن الترسانة الإسرائيلية غير التقليدية، في ازدواجيّة معايير غير أخلاقية تفضح المساعي الغربية للهيمنة الكاملة على النظام العالمي. (لوبوكلاج، الرباط 2025/7/7).

الجدير بالذكر أن مشروع إسرائيل النووي كانت له تأثيرات كبيرة للغاية في دفع المجتمع، عاماً بعد آخر، إلى تبنّي مواقف اليمينيْن، المتطرّفة والفاشية، وتعاظم قناعاته بأن لدى إسرائيل فائضاً كبيراً من القوّة الذي يُمَكّنها من المضي سنة بعد أخرى، وعقداً بعد آخر، لتحقيق أهدافها الإيديولوجيّة الاستراتيجيّة التوسعيّة تجاه فلسطين والمنطقة. فالمجتمع الإسرائيلي أصبح على قناعة، منذ سنوات، بأن فائض القوّة هذا يردع الدول العربية عن تقديم المساعدة الفعلية للفلسطينيين في مقاومتهم الاحتلال الإسرائيلي؛ ويُمَكّن إسرائيل، من ناحية أخرى، من إقامة نظام مُراقَبة وتحكّم وسيطرة متعدّد الجوانب والغايات، لإخضاع الجميع، أفراداً ومجموعات. ولا تُمَيّز إسرائيل بين الدول العربية وإيران، وبين العرب والفرس، في ما يخصّ احتكارها للأسلحة النوعيّة، كالسلاح النووي؛ فكما كانت هي المُحَرّض الأساس ضدّ العراق لفرض عقوبات قاسية عليه، وعلى غزوه وتدمير دولته، بذريعة حيازته أسلحة الدمار الشامل، فإنها كانت ولا تزال المُحَرّض والمُحَرّك الأساس ضدّ إيران في فرض أقصى العقوبات الأميركية والدولية المؤلمة والشاملة عليها، من أجل أن يقود ذلك إلى وضع حدٍ لمشروعها النووي أو إسقاط نظامها الثوري. وهي التي دفعت إدارة الرئيس ترامب في السابق للخروج من الاتفاق النووي الايراني، بغرَض جرّها فيما بعد إلى حرب مباشرة ضدّ إيران. ولم تكتف بذلك كلّه؛ بل شنّت، في العقدين الماضيين، هجماتٍ على إيران شملت استهداف مُنشآتها النووية بواسطة السايبر أو بالقنابل الموقوتة، وقتل العُلماء الإيرانيين، والاعتداء على عشرات السفن التي تنقل النفط الإيراني، وقصف أهداف إيرانية بشكل مُتواصل

في سورية؛ وفي بعض الأحيان في العراق؛ إلى جانب اعتداءاتها السيبرانيّة على مؤسّسات مدنيّة استراتيجيّة إيرانية.

5 – خاتمة:

لا يُمكن مُقارَبة الحديث عن نزع سلاح المقاومة بمعزل عن الإطار السياسي والاستراتيجي الذي يُطرَح فيه. فالمسألة لا تتعلّق فقط بتجريد قوىً مُحَدّدة من سلاحها، بل بتفكيك البنية الدفاعية الأخيرة لشعوب المنطقة المُحاصَرة بأكملها، والتخلّي عن آخِر ما تبقّى لديها من عناصر الكرامة والمواجهة في وجه منظومة استعمارية متوحّشة تزداد شراسة، وتُحاول فرض مُعادَلة استسلام جديدة، بقفّازات سياسية، بعد أن فشلت في كسر إرادة المقاومة والصمود. إن ما يُطرَح اليوم، بِاسم "الترتيبات الأمنيّة" إنّما هو في جوهره إعادةُ صياغة لمرحلة أمنيّة، يتحوّل فيها سلاح المقاومة إلى عبء بدَلاً من أن يكون ضمانة، ما يُعيد إلى الواجهة سؤالًا جوهريًا: هل نزع السلاح من طرَف واحتكاره من طرَف آخر يُشَكّل حقًا خطوة نحو السلام؟ أم أنه مرحلة تمهيديّة لتفكيك ما تبقّى من قدرة شعوب المنطقة على البقاء والمواجهة؟

إنّنا اليوم أمام مُعادَلة غريبة يُحاول حلفاء إسرائيل في المنطقة تسويقها، وهي نزع سلاح المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا، وفي أيّة بقعة أخرى يُستَخدَم فيها هذا السلاح من أجل تحرير الأرض من الاحتلال؛ بينما لا ينص القانون الدولي على نزع سلاح حركات المقاومة الوطنية ضدّ الاحتلال الأجنبي. وعليه، فإنّ نزع سلاح المقاومة ليس مسألة قانونيّة تقنيّة بحتة، بل مشروع سياسي توسّعي استعماري استغلالي. إنه خطّة لفرض الاستسلام الكامل والمُذِلّ لما تريده إسرائيل؛ وهو أن يكون النصر كاملاً في صالحها، والهزيمة النهائية في الناحية الأخرى، حتى لا يبقى لفكرة المقاومة أيّة فرصة لقيامة جديدة. والمعضلة الإسرائيلية في الحالتين، هي أن آلتها العسكرية لم تتمكّن من إنجاز مهمّة نزع السلاح حتى الآن، وتريد من الضغوط السياسية أن تتولّاها بالنيابة (العربي الجديد، 2025/11/5).